عنوان «تأكسُد في القيادة» ان وثيقة الاستقلال الفلسطيني «ساعدت في الكشف عن النهج الثابت لدى القيادة الاسرائيلية ازاء كل ما يتعلق بالنزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني. فالوثيقة لم تقدم جديداً ازاء موضوع اقامة الدولة الفلسطينية؛ لكنها كشفت العجز في التفكير لدى قادة اسرائيل؛ كما كشفت، مرة أخرى، انه، منذ فترة، والطرف الفلسطيني... هو الذي يمسك بزمام المبادرة، بينما نحن متخلفين عنه... فاسرائيل لم تستطع الرد على مبادرات الجانب الآخر. هم المبادرون، حتى في رشق الحجارة أو بالانتفاضة، وبتوجيه وسائط الاعلام الدولية، أو بنشر ما سمي ' وثيقة أبو شريف ' ، أو ' وثيقة الاستقلال الفلسطيني ' ... اما نحن الكبار والاقوياء ـ على حد زعمنا ـ فنقوم بالجري ورائهم والحيرة والارباك يعصفان بنا... لا يوجد لدى المعراخ رد صادق على الزعامة في المناطق [المحتلة] بينما يصر الليكود على موقفه، حيث اعتبر رئيس الحكومة الفكرة القائلة بحصول الفلسطينيين على دولة مستقلة فكرة مخبولة... حقاً، ما زلنا نحن الافضل في موضوع استخدام القوة؛ لكننا اكتشفنا حدود القوة، ولهذا وقعنا في الارباك الكبير» (زئيف شيف، **هآرتس**، ١٠/٨/١٩٨٨).

شاركه في هذا الرأي صحفي آخر؛ اذ كتب مقالة بعنوان «اين نحن بحق جهنم»: «تقف اسرائيل في هذه الزحمة من الانشطة السياسية، كنصب تذكاري من البازلت؛ لا يسمع؛ ولا يتنفس؛ ولا يفكر؛ وكأن الزمن توقف عن الحركة. عندما ننظر بعين فاحصة الى مواقف كل من الحزبين الكبيرين نرى ان بينهما اجماع غريب في المجالات كافة. مرة يقول شامير ما هذا الانفعال ؟ ومرة يقول بيرس ما هذه العصبية ؟ انهما متفقان على ضرورة قمع الانتفاضة بالقوة؛ ومتفقان، أيضاً، تجاه سلسلة لاءات: لا للتحدث مع م.ت.ف.؛ ولا للدولة الفلسطينية؛ ولا لتقسيم القدس الموحدة؛ ولا لاخلاء المستوطنات...؛ مسؤولية الامن من اختصاص الجيش الاسرائيلي؛ ولا للعودة الى حدود العام ١٩٦٧» (يوئيل ماركوس، **المصدر نفسه**، ٩/٨/١٩٨٨).

وبنظرة أكثر تعمقاً الى آفاق المستقبل، حيث تتسارع وتيرة الاحداث والتطورات، قال البروفيسور غبريئيل بن ـ دور: «حتى الآن، لم تقم اي جهة فلسطينية رسمية بالتصريح، أو الاعلان، عن نيتها باقامة حكومة منفى؛ لكن الى ان يصدر مثل هذا الاعلان بعد يوم، او يومين، أو بعد شهر، او عدة شهور، من الواضح للجميع انه ينبغي على حكومة اسرائيل الرد والاستعداد للوضع المستجد. اما المراوحة في المكان، وقول ' لعم ' فلن تفيدنا بعد اليوم... كما ان الاعلان عن حكومة فلسطينية في المنفى سوف يجلب جلبة اعلامية قوية جداً؛ وسوف تضطر اسرائيل الى مواجهة هذه المشكلة. كذلك يجب ان ندرك ان النزاع الاسرائيلي ـ العربي، الذي وضع جانباً، في الآونة الاخيرة، جراء الحرب العراقية ـ الايرانية، قد عاد اليوم ليحتل مكان الصدارة بعد توجه الدولتين نحو ايقاف هذه الحرب. كما ان دمج العاملين اقامة حكومة منفى فلسطينية وسلام مستقر، أو مؤقت، بين العراق وايران، سوف يزيد في الضغط الموجه الى اسرائيل...» (يوسف ميخلسكي، **دافار**، ٩/٨/١٩٨٨).

«نعم للوثيقة»

تحت هذا العنوان، كتب المحرر السياسي في صحيفة «هآرتس»، دان مرغليت (٩/٨/١٩٨٨): «ان وزن ' وثيقة الحسيني ' لا يزال مدار خلاف؛ غير ان مغزاها ايجابي، لأن من يوقع عليها انما يدير ظهره للميثاق الفلسطيني، ويتخلى عن بنوده الداعية الى القضاء على دولة اليهود وترحيل مواطنيها... ولكنها غير كافية... لان من المؤكد ان اي حكومة ـ ولو حتى برئاسة حركة ' راتس ' ـ لن توافق على قبول شروط الحسيني. فشولاميت الوني (راتس) ترفض، بشدة، اي فكرة لاعادة تقسيم القدس من جديد. ويوسي ساريد ليس شريكاً في مفاوضات حول حدود التقسيم في العام ١٩٤٧. واليعيزر غرانوت (مبام) لن يسلم بئر السبع للعرب. ولو استطاع هؤلاء التوصل الى سلام مع الفلسطينيين، لكانوا اجبروهم على التوقيع بالتنازل الى الابد، عن ' حق العودة ' للاجئي العام ١٩٤٨ الى يافا وعكا... لقد اعتقد مسرّبو الوثيقة، الذين حصلوا على مباركة رئيس الحكومة اسحق شامير، الذي اعتقد بأنه عندما تسمع الاغلبية اليهودية بما يسعى الحسيني اليه، فانها سوف تقوم ولن تقعد لشدة الصدمة... غير انه بعد ٩٦ ساعة من التسريب بدا ان العكس هو الصحيح. لقد وافق جزء ناضج وذو خبرة